مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية محكمة (معتمدة) شهرية

يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

العدد الثامن والسبعون (أغسطس ٢٠٢٢)

الترقيم الدولي: (2536-9504)

الترقيم على الإنترنت: (2735-5233)

لا يسمح إطلاقا بترجمة هذه الدورية إلى أية لغة أخرى، أو إعادة إنتاج أو طبع أو نقل أو تخزين أي جزء منها على أية أنظمة استرجاع بأي شكل أو وسيلة، سواء إلكترونية أو ميكانيكية أو مغناطيسية، أو غيرها من الوسائل، دون الحصول على موافقة خطية مسبقة من مركز بحوث الشرق الأوسط.

All rights reserved. This Periodical is protected by copyright. No part of it may be reproduced, stored in a retrieval system, or transmitted in any form or by any means, electronic, mechanical, photocopying, recording, or otherwise, without written permission from The Middle East Research Center.

الأراء الواردة داخل المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها وليست مسئولية مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رقم الإيداع بدار الكتب والوثائق القومية : ٢٤٣٣٠ / ٢٠١٦

الترقيم الدولي: (Issn :2536 - 9504)

الترقيم على الإنترنت: (Online Issn :2735 - 5233)

مجلة بحوث الشرق الأوسط

مجلة علمية مُحكَّمة

متخصصة

في شئون الشرق الأوسط

مجلة مُعتمَدة من بنك المعرفة المصري

موقع المجلة على بنك المعرفة المصري

www.mercj.journals.ekb.eg

- معتمدة من الكشاف العربي للاستشهادات المرجعية (*ARCI*) . المتوافقة مع قاعدة بيانات كلاريفيت *Clarivate* الفرنسية.
- معتمدة من مؤسسة أرسيف (*ARCIf*) للاستشهادات المرجعية للمجلات العلمية العربية ومعامل التأثير المتوافقة مع المعايير العالمية.
- تنشر الأعداد تباعًا على موقع دار المنظومة.

دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العدد الثامن والسبعون - أغسطس ٢٠٢٢

تصدر شهريًّا

السنة الثامنة والأربعون - تأسست عام ١٩٧٤

المطبعة
مطبعة جامعة عين شمس
Ain Shams University Press

مجلة بحوث الشرق الأوسط (مجلة مُعتمدة)
دوريَّة علميَّة مُحكَّمَة (اثنا عشر عددًا سنويًّا)
يصدرها مركز بحوث الشرق الأوسط والدراسات المستقبلية

رئيس مجلس الإدارة
الأستاذ الدكتور / هشام تمراز
نائب رئيس الجامعة لشئون المجتمع وتنمية البيئة
ورئيس مجلس إدارة المركز

رئيس التحرير
الأستاذ الدكتور / أشرف مؤنس
مدير مركز بحوث الشرق الأوسط
والدراسات المستقبلية

هيئة التحرير

أ.د. محمد عبد الوهاب (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. حمدنا الله مصطفى (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. محمد عبدالسلام (جامعة عين شمس - مصر)
أ.د. وجيه عبد الصادق عتيق (جامعة القاهرة - مصر)
أ.د. أحمد عبد العال سليم (جامعة حلوان - مصر)
أ.د. سلامة العطار (جامعة عين شمس - مصر)
د. محمد عبدالباسط العناني (جامعة عين شمس - مصر)
لواء د. هشام الحلبي (أكاديمية ناصر العسكرية العليا - مصر)
أ.د. محمد يوسف القريشي (جامعة تكريت - العراق)
أ.د. عامر جادالله أبو جبلة (جامعة مؤتة - الأردن)
أ.د. نبيلة عبد الشكور حساني (جامعة الجزائر٢ - الجزائر)

إشراف إداري
عبيـر عبدالمنعم
أمين المركز

سكرتارية التحرير

ناهد مبارز رئيس وحدة النشر
رانداـنوار وحدة النشر
زينب أحمد وحدة النشر
رشا عاطف وحدة النشر
أمل حسن رئيس وحدة التخطيط والمتابعة

المحرر الفني
ياسر عبد العزيز رئيس وحدة الدعم الفني
إسلام أشرف وحدة الدعم الفني

تنفيذ الغلاف والتجهيز والإخراج الفني للمجلة
وحدة الدعم الفني

تدقيق ومراجعة لغوية
أ.د. نبيل رشاد د. تامر سعد الحيت

تصميم الغلاف أ.د. وائل القاضي

توجه المراسلات الخاصة بالمجلة إلى: أ.د. أشرف مؤنس، رئيس التحرير
البريد الإلكتروني لوحدة النشر: merc.pub@asu.edu.eg

• وسائل التواصل:
جامعة عين شمس- شارع الخليفة المأمون- العباسية- القاهرة، جمهورية مصر العربية، ص.ب: 11566
تليفون: 24662703 (202+) فاكس: 24854139 (202+) (موقع المجلة موبايل/واتساب): 01098805129(2+)

ترسل الأبحاث من خلال موقع المجلة على بنك المعرفة المصري: www.mercj.journals.ekb.eg
ولن يلتفت إلى الأبحاث المرسلة عن طريق آخر

مجلة بحوث الشرق الأوسط

- رئيس التحرير أ.د. أشرف مؤنس

- الهيئة الاستشارية المصرية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم عبد المنعم سلامة أبو العلا رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة الأسكندرية - مصر
- أ.د. أحمد الشربيني عميد كلية الآداب السابق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أحمد رجب محمد علي رزق عميد كلية الآثار - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. السيد فليفل عميد كلية الدراسات الأفريقية العليا الأسبق - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. إيمان محمد عبد المنعم عامر أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر - كلية الآداب - جامعة القاهرة - مصر
- أ.د. أيمن فؤاد سيد رئيس الجمعية المصرية للدراسات التاريخية - مصر
- أ.د. جمال شفيق أحمد عامر كلية الدراسات العليا للطفولة - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حمدي عبد الرحمن عميد كلية الحقوق الأسبق - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. حنان كامل متولي وكيل كلية الآداب لشئون التعليم والطلاب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. صالح حسن المسلوت أستاذ التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية - فرع الزقازيق
  جامعة الأزهر – مصر
  وعضو اللجنة العلمية الدائمة لترقية الأساتذة
- أ.د. عادل عبد الحافظ عثمان حمزة كلية الآداب - جامعة المنيا،
  ومقرر لجنة الترقيات بالمجلس الأعلى للجامعات - مصر
- أ.د. عاصم الدسوقي عميد كلية الآداب الأسبق - جامعة حلوان - مصر
- أ.د. عبد الحميد شلبي كلية اللغة العربية بالمنصورة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د. عفاف سيد صبره كلية الدراسات الإنسانية بنات بالقاهرة - جامعة الأزهر - مصر
- أ.د.عفيفي محمود إبراهيم كلية الآداب - جامعة بنها - مصر
- أ.د. فتحي الشرقاوي نائب رئيس جامعة عين شمس الأسبق - مصر
- أ.د. محمد الخزامي محمد عزيز عميد كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة الجلالة - مصر
- أ.د. محمد السعيد أحمد كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- لواء/ محمد عبد المقصود رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء - مصر
- أ.د. محمد مؤنس عوض كلية الآداب - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. مدحت محمد محمود أبو النصر كلية الخدمة الاجتماعية - جامعة حلوان
  قطاع الخدمة الاجتماعية بالمجلس الأعلى للجامعات ورئيس لجنة ترقية الأساتذة
- أ.د. مصطفى محمد البغدادي كلية التربية - جامعة عين شمس - مصر
- أ.د. نبيل السيد الطوخي رئيس قسم التاريخ - كلية الآداب - جامعة المنيا - مصر
- أ.د. نهى عثمان عبد اللطيف عزمي كلية السياحة والفنادق - جامعة مدينة السادات - مصر

- الهيئة الاستشارية العربية والدولية وفقًا للترتيب الهجائي:

- أ.د. إبراهيم خليل العَلاّف — جامعة الموصل- العراق
- أ.د. إبراهيم محمد بن حمد المزيني — كلية العلوم الاجتماعية - جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية- السعودية
- أ.د. أحمد الحسو — جامعة مؤتة- الأردن
  مركز الحسو للدراسات الكمية والتراثية - إنجلترا
- أ.د. أحمد عمر الزيلعي — جامعة الملك سعود- السعودية
  الأمين العام لجمعية التاريخ والآثار التاريخية
- أ.د. عبد الله حميد العتابي — كلية التربية للبنات - جامعة بغداد - العراق
- أ.د. عبد الله سعيد الغامدي — جامعة أم القرى - السعودية
  عضو مجلس كلية التاريخ، ومركز تحقيق التراث بمعهد المخطوطات
- أ.د. فيصل عبد الله الكندري — جامعة الكويت- الكويت
- أ.د. مجدي فارح — رئيس قسم الماجستير والدراسات العليا - جامعة تونس١ - تونس
- أ.د. محمد بهجت قبيسي — جامعة حلب- سوريا
- أ.د. محمود صالح الكروي — كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد- العراق

- *Prof. Dr. Albrecht Fuess* — Center for near and Middle Eastem Studies, University of Marburg, Germany
- *Prof. Dr. Andrew J. Smyth* — Southern Connecticut State University, USA
- *Prof. Dr. Graham Loud* — University Of Leeds, UK
- *Prof. Dr. Jeanne Dubino* — Appalachian State University, North Carolina, USA
- *Prof. Dr. Thomas Asbridge* — Queen Mary University of London, UK
- *Prof. Ulrike Freitag* — Institute of Islamic Studies, Belil Frie University, Germany

محتويات العدد ٧٨

عنــوان البحـــث	الصفحـــة
• **الدراسات الآثارية:**	
١- **مسجد الزمالك «دراسة أثرية فنية مقارنـة»** ..... الباحثة/ كريمة حسين أحمد نصر	٣-٤٢
• **الدراسات التاريخية:**	
٢- **التبـادل التجـاري بـين مصـر واسـتراليا (١٩٥٢ – ١٩٨٨م) وانعكاساته على العلاقات الاقتصادية بين البلدين** ..... د. عرفة محمود مصطفى محمد	٤٥-١٠٠
٣- **السلام البنيوي في العراق «دراسة في نظرية جوهان غالتونج للســـلام»** ..... د.باسم علي خريسان	١٠١-١٢٠
• **الدراسات الاجتماعية:**	
٤- **العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في بنـاء ثقـة المـواطن المصري في وسائل الإعلام الراهن (دراسـة سوسـيولوجية)** ..... الباحث/ عبد الله حامد عمر	١٢٣-١٥٢
• **دراسات اللغة العربية:**	
٥- **المصدر المستوفي لشروط النَّصب على المفعول له في حالـة الجرّ «دراسة تحليليّـة فـي الاصـطلاح النحـويّ»** ..... أ.م.د.عقيل رحيم علي اللامي	١٥٥-١٧٦

تابع محتويات العدد ٧٨

- **الدراسات الإعلامية:**

٦- العوامل المؤثرة على التجارة الإلكترونية «دراسة مقارنة بين المجتمع المصري والسعودي» ١٧٩-٢٠٨

الباحثة/ آلاء مصطفي عبد الرؤوف

- **الدراسات الفنية:**

٧- استلهام رموز الفن الإفريقي لإثراء المشغولة الفنية معرض فنى مُنظَّر (رؤية وتواصل) القيم الجمالية لتوظيف فلسفة الفن الإفريقي في مشغولات فنية مستحدثة .....

٢١١-٢٤٤

د. إيمان محمد وجدى عزت قاسم

٨- التحديات التي تواجه عروض المسرح الكنسي في مصر ٢٤٥-٢٦٦

الباحث/ إيهاب صبحى خير تادرس

- **الدراسات القانونية:**

٩- موقفُ الفقهِ الإسلامي والقانونِ المقارن من موتِ الدّماغ ٢٦٩-٣٣٤

الباحث/ جهاد محمود عبد المبدي عمر

١٠- دور شرطة البيئة والمسطحات في حماية مياه نهر النيل من التلوث ٣٣٥-٣٧٨

الباحث/ حازم محمد شكري

السلام البنيوي في العراق
دراسة في نظرية جوهان غالتونج للسلام

Structural peace in Iraq:
A study in Johan Galtung's peace theory

د.باسم علي خريسان

مركز الدراسات الاستراتجية والدولية

جامعة بغداد

Dr. Basim Ali Kharisan

Center for Strategic and International Studies

Baghdad University

alibasim6492@gmail.com

www.mercj.journals.ekb.eg

الملخص:

يعد السلام البنيوي مطلب اساس لتحقيق الاستقرار في اي بلد والانتقال به من حالة عدم الاستقرار الناتجة عن مظاهر العنف البنيوي المختلفة والتي تتمثل بالتوزيع غير العادل للثروة والمنافع المختلفة بين ابناء البلد الواحد مايسهم في تعزيز واستدامة السلام ويعزز مناعة البلد امام التحديات الداخلية او الخارجية التي قد تكون سبب في تهديد استقراره الداخلي.

Abstract:

Structural peace is a basic requirement for achieving stability in any country and moving it from the state of instability resulting from the various manifestations of structural violence, which is represented by the inequitable distribution of wealth and various benefits among the people of the same country, which contributes to the promotion and sustainability of peace and strengthens the country's immunity to internal or external challenges that may be A reason that threatens his internal stability.

المقدمة:

يعد موضوع السلام من المواضيع المهمة والعميقة التي تحتاج الى البحث الواسع ومعمق وذلك لما للسلام من دور خطير في أستدامة الاستقرار وتجاوز اي مظهر من مظاهر العنف الذي يؤدي الى تهديد الاستقرار بكل أشكاله ومن أجل الحيلولة دون حدوث ذلك،لابد من مقابلة أشكال العنف باشكال موازية من السلام، ومن أشكال العنف تلك التي بحاجة الى فعل سلام موازي لها، العنف البنيوي الذي يعد شكلًا خطيرًا، كونه يتلبس الاطر الشرعية والقانونية ويمارس من خلال مؤسسات وهياكل رسمية ليشكل بذلك تهديدًا للاستقرار العام في الدولة ومن اجل معالجته لابد من بناء سلام بنيوي يكون قادرًا على تحقيق الاستقرار في البلاد ويحول دون مأسسة العنف فيه،وما هذا البحث الا مساهمة للتعرف على هذا النوع من السلام وماهي ابرز الاسس المطلوبة لبنائه في العراق.

اولًا:مفهوم السلام البنيوي

تتعدد أشكال السلام بتعدد أاشكال العنف، ولكل شكل من هذه الاشكال مفهومه الخاص والسلام البنيوي المقابل للعنف البنيوي يعرفه (جوهان غالتونج)* بانه غياب للعنف البنيوي، وهو حالة سلام مثالية [١]. وبالنسبة لغالتونج، هناك مفاهيم مختلفة للسلام أولا "السلام كمرادف للاستقرار أو حالة التوازن،ويشير مفهوم السلام أيضًا الى الشخص الذي يكون في سلام مع نفسه، وهناك فكرة ثانية للسلام بأنه "غياب العنف الجماعي المنظم بين المجموعات البشرية الرئيسة؛ ولا سيما الأمم و الطبقات و المجموعات العنصرية و الجماعات العرقية،ويرى غالتونج هذا النوع من السلام سلام سلبي وهنالك كذلك المفهوم الثالث للسلام وهو "السلام كمرادف لجميع الأشياء الأخرى الجيدة في المجتمع الدولي، مثل التعاون و التكامل بين المجموعات

البشرية، مع تركيز أقل على غياب العنف.، كما قام غالتونج بمحاولات لدراسة السلام من خلال مواضيع الرعاية الصحية والمفاهيم الطبية المستخدمة في التشخيص–العلاج. وبالتالي، ينطوي التشخيص على تحليل العنف وظروفه، والتحقق من قدرة النظام على استعادة الذات أو يحتاج الى تدخل جراحي يليه العلاج، في هذا النظام تكون الدولة مريضة جدًا وتعمل لاستعادة نفسها لذلك تكون بحاجة إلى العلاج الوقائي هو مايطلق عليه السلام الإيجابي [٢].

حيث يمثل السلام الإيجابي تصورًا طموح وتطلع إلى الأمام وهو السلام الذي يتجاوز الصراع والعنف. السلام الإيجابي المتطور يمثل قدرة المجتمع على الازدهار، فهو يخلق أوضاع اقتصادية وأجتماعية أفضل، ويعمل على التقليل من مديات الظلم ومستويات العنف المرتبطة به[٣].فالسلام الإيجابي لا يوفر فقط إطارًا لتقييم إمكانيات البلد ولكنه مؤشرًا على قدرة البلد على التخطيط للتغيير والتصدي للعنف أوللصدمات. والسبب الرئيس في ذلك هو الطبيعة المتعاضدة لهياكل المجتمع التي تقوم عليها ركائزه. فعلى سبيل المثال، عندما يكون لدى بلد نظام قانوني يعمل بشكل جيد، جنبًا إلى جنب مع السلطة والمؤسسات غير الرسمية، مثل المجتمعات المتماسكة، سوف يستجيب النظام نظريًا أو يتكييف مع الصدمات المحددة ألاكثر فعالية[٤].حيث يتم توزيع صلاحيات اتخاذ القرار المتعلقة بتوزيع الموارد بالتساوي في المجتمع. تتمييز الأنظمة الاجتماعية هادئة الهيكلية بسلطات قرار موزعة بشكل منصف في إنتاج وتخصيص واستخدام الموارد الاقتصادية والسياسية والثقافية،حيث تحتوي شروط السلام البنيوية على تمايز اجتماعي، ولكن الاختلافات بين المجموعات هي اختلافات أفقية، بدلًا من عموديه، يوضح الكاتب (مالمان) العلاقة بين السيطرة على الموارد و السلام البنيوي للوصول إلى حاجة المستفيدين. ويوضح أنه عندما يتم

التحكم في توزيع حاجة المستفيدين بواسطة النخبة، فإن التقاسم غير العادل بواسطة المستفيدين يميل إلى الظهور وينتج حرمانًا كبيرًا بين من هم في أسفل النظام ومن هم في أعلى النظام،اما اذا تم توزيع القرارات المتعلقة بالموارد الحيوية بشكل أفقي، ستحمي كل مجموعة مصالحها ولكن في الوقت نفسه يجب أن تجعل مصالحها متوافقة مع مصالح المجموعات الأخرى. عملية متساوية لصنع القرار تجلب توزيعًا أكثر عدلًا للاحتياجات الأساسية وتقلل ظروف الحرمان الهائل التي تنتج العنف البنيوي،دعونا نستخدم وجهة نظر المزارعين في الفلبين لتوضيح السلام البنيوي. حيث يتم توزيع الأراضي بشكل غير العادل وتقرر النخبة (ملاك الأراضي) كيفية الاستفادة من موارد أراضيهم، القرارات أحادية الجانب لمالك الأرض في هذه الحالة تحبذ المصلحة الذاتية وتؤدي إلى فقر مزمن بين المزارعين الذين لا يملكون أرضًا،في حالة الوضع الطبيعي للسلام البنيوي، يحب ان يمتلك أصحاب الأراضي مساحة أقل ويحصل المزارعون على الجزء ألاكبر من الأرض من خلال التعاونيات المملوكة بشكل جماعي ويديرونها بأنفسهم. بعد ذلك، سيكون لدى حارثي التربة صلاحيات أكبر في اتخاذ القرارات بشأن حصاد الأراض. وبالفعل تم تنظيم المزارعين في تعاونيات تسمى Mapalad(المباركة)، كما أعدوا الهياكل السلمية البديلة وسيلة من أجل التحول من النظام غير العادل الى نظام اكثر عدالة [٥].

من جهة اخرى ركز جوهان غالتونج على ثلاثة مقاربات منهجية لفهم ما هو السلام:

١- يجب ان يستخدم مصطلح "السلام" لتحقيق ألاهداف الاجتماعية التي تم موافقه عليها لفظًا على الأقل، إن لم يكن على الأكثر.

٢-قد تكون هذه الأهداف الاجتماعية صعبة، ولكن ليس من المستحيل تحقيقها.

٣–إن تعريف "السلام" بانه غياب العنف يجب الاحتفاظ به ساريًا.

في سياق فلسفة غالتونج للسلام ووفقا للمباني المنهجية، السلام هو حالة التي تأسست على مكافحة العنف وتحويل الصراع. كما أن لها دلالات فلسفية اجتماعية معينة. مثل (غاندي) رفض غالتونغ فكرة مكافحة العنف من خلال العنف والحفاظ على الصراع مع القدرة على توليد العنف. بالنسبة له، السلام واللاعنف مترابطا مع تجربة العنف والصراع. من الناحية المفاهيمية والنظريه، السلام واللاعنف قابل للتفسير بالإشارة إلى تعريف العنف والصراع. في فلسفة غالتونغ للسلام، فإن عدم العنف له مفهوم واسع يشمل الحياة الفردية والاجتماعية والثقافية والسياسية للناس. لهذا السبب أن غالتونج يتتبع نشأة العنف ليس فقط في العقل البشري والمجتمع في شكله الظاهر, ولكن أيضًا في بنية المجتمع. حيث لا يمكن لباحث السلام تجاهل العنف الذي ينشأ من بنية المجتمع. لذلك، هنالك حاجة لتوسيع مفهوم العنف ليشمل العنف الأوسع والكامن في بنية المجتمع[٦]،لذلك ركز غالتونج على التمييز بين ستة أبعاد للعنف، وهي:

١. التمييز بين العنف الجسدي والنفسي.

٢. التمييز بين التأثير السلبي والتأثير الإيجابي.

٣. وجود أو عدم وجود الكائن الذي تعرض للأذى.

٤. وجود أو عدم وجود الشخص الذي يقوم بفعل العنف.

٥. التمييز بين العنف المقصود والعنف غير المقصود.

٦. التمييز بين العنف الظاهر والعنف الخفي[٧].

ثانيًا:العنف البنيوي والسلام البنيوي:

يرى غالتونج بأن العنف البنيوي الذي بنى نفسه في المؤسسات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية والثقافية، يتمثل في حرمان الشعوب من حقوق مهمة، مثل الرفاة الاقتصادي والمساواة الاجتماعية والسياسية والمواطنة والشعور بالرفاء الشخصي والقيمة الذاتية معربًا عن وجود الجوع وسياسة القمع والاغتراب النفسي. على نقيض ذلك، يعمل العنف المباشر بشكل عام و أسرع بكثير وأكثر من العنف البنيوي , ويكون مرئي ومثير. وفقًا لغالتونج، يكمن وراء العنف البنيوي عنف ثقافي الذي يضفي الشرعية عليه من خلال اللغة والفن والعلوم والقانون والإعلام والتعليم[٨]،من جهة أخرى لايمكن الفصل بين العنف البنيوي والسلام البنيوي؛ وذلك لحالة التلازم الموجود بينهما، وذلك كون كل منهما يؤدي إلى الأخر،فالفشل في تحقيق السلام البنيوي سوف يؤدي إلى خلق العنف البنيوي، والنجاح في تأسيس السلام البنيوي سوف يساهم في وضع نهاية نسبية للعنف البنيوي، ويكون السلام البنيوي, بذلك بمثابة هدف يتم السعي لتحقيقه[٩].

ثانيًا: بناء السلام البنيوي.

من أجل بناء السلام يستلزم تغيير هياكل العنف إلى هياكل السلام. أكثر تحديدًا،بناء السلام البنيوي هو (أ) عملية نفسية اجتماعية لتحويل (ب) العلاقات غير المتكافئة النسبية بين المجموعات في البنية الاجتماعية (ج) إلى علاقات جديدة بين المجموعات حيث يكون لجميع هذه المجموعات سيطرة أكثر إنصافًا على الموارد الاقتصادية و السياسية اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية[١٠].

ثانيًا:السلام السلبي والسلام الإيجابي:

يمكن النظر إلى السلام من خلال كلا من السلام السلبي والسلام الإيجابي، حيث ينظر إلى السلام السلبي هو السلام الذي يختفي فيه العنف أو الخوف من العنف، أما السلام الإيجابي هو السلام الذي يمكن تعريفه كمؤسسات ومواقف وهياكل عندما تكون قوية تقود إلى مجتمع أكثر سلام [١١].وبالنسبة جوهان غالتونج السلام السلبي هو السلام الذي يختفي فيه العنف المباشر(مثل القتل) أما السلام الإيجابي هو السلام الذي يختفي فيه العنف البنيوي (مثل الفقر)[١٢].

ثالثًا:العنف المنظم والعنف غير المنظم:

يشمل العنف المنظم الحرب سواء بين الدول أو داخلها. ويشمل العنف غير المنظم العنف المباشر والمادي والشخصي مثل عمليات القتل والاعتداءات والاغتصاب، ويستخدم مصطلح "السلام السلبي"، عندما نتكلم عن حالة لا يوجد فيها مثل هذا العنف، سوا كان ذلك منظمًا أو غير منظم. فعلى سبيل المثال، يدعي البعض أن كندا تعيش في سلام اليوم؛ لأنها ليست في حالة حرب (وذلك لغياب أي شكل من العنف المنظم)،مع ذلك يرى أخرون بان القول بوجود سلام في (فرنسا أو بريطانيا)[١٣] لغياب اي صورة من صور الحرب مع جيرانها غير الكاف, وذلك لوجود العنف غير المنظم فيها، وكما نعلم جميعا هناك أشكال أخرى من العنف إلى جانب وخارج العنف المباشرة و الجسدي و الشخصي. قد تكون هنالك على سبيل المثال، هياكل اقتصادية أو اجتماعية تضر – بصورة مباشرة أو غير المباشرة – بنوعية حياة الأشخاص. هذه يمكن أن تكون قد نظمت على شكل قيود مفروضة على الحريات المدنية، أو يمكن أن تكون غير المنظمة، مثلًا على ذلك، الثقافة العنصرية أو الممارسات الاجتماعية التي تقلص من فرص بعض الأشخاص. في حين يستخدم

مصطلح "السلام الإيجابي" عند الحديث عن غياب تلك الأشكال وأنواع العنف غير المباشر [١٤].

رابعًا: السلام البنيوي و بناء السلام:

يختلف السلام البنيوي عن بناء السلام، بناء السلام يعد وسيلة ولكن السلام البنيوي هو الهدف، بناء السلام يعبر عن حالة يتم فيها معالجة اختلال التوازن وسحب الجماعات من نظام العنف البنيوي، بينما السلام البنيوي هو صفة للنظام الاجتماعي البنيوي والذي يتميز بالتوازن والانسجام، بناء السلام يكون متحرك بينما السلام البنيوي يكون ثابت نسبيًا[١٥].

خامسًا: أسس السلام البنيوي في العراق:

بعد هذه القراءة النظرية للسلام البنيوي وفقًا لنظرية جوهان غالتونج للسلام نجد بأن العراق من الدول التي بحاجة إلى الانتقال بالمجتمع من حالة العنف المباشر, نتيجة للصراعات الداخلية ومن حالة العنف البنيوي نتيجةً للتوزيع غير العادل للثرواة والسلطة بين المواطنين إلى تأسيس سلام بنيوي يساهم في استدامة السلام[١٦]، خاصة وأن العراق يحتل المرتبة ١٦١ في مؤشر السلام العالمي للعام ٢٠٢٠ [١٧]،ومن أجل الوصول الى ذلك, لابد من اعتماد مجموعة من الأسس, وهي كالاتي [١٨].

١- حكومة تعمل بشكل جيد:

لابد لكل دولة ومنها العراق من وجود جهاز حكومي تقع عليه مسؤولية إدارة الدولة، حيث تعمل الحكومة على توفير الخدمات العامة والمدنية عالية الجودة ما يولد الثقة والمشاركة داخل المجتمع، ويدعم الاستقرار السياسي و سيادة القانون. ومثل هذه

الحكومة تمثل المجتمع بشكل شرعي وتستجيب لتلبية احتياجاتها، وتعزز المشاركة الفعالة مع المواطنين، بغض النظر عن انتمائتهم أو اعتبارات الهوية – حيث يجب على الحكومة أن تعمل بشكل جيد على توفير بنى قوية ومؤسسات لدعم السعي الجماعي و التفاعلات الفعالة بين المواطنين والحكومة لما لها من صلة بمستويات السلام فمن المهم أن يشعر الأفراد والجماعات داخل المجتمع بأن الحكومة تستجيب لاحتياجاتهم, ويمكن أن تحميهم من العنف، فالحكومة التي تعمل بشكل جيد هي ركيزة هامة وهي محورية في تقاطعاتها مع أركان أخرى للسلام مثل مستويات منخفضة من الفساد أو بيئة الأعمال السليمة. التدهور في هذه الركيزة من المرجح أن يؤثر على جميع الركائز الاخرى للسلام البنيوي[١٩]، وعند النظر إلى مستوى الأداء الحكومي في العراق, نجد هنالك ضعف كبير يعود لضعف الحكومة في فرض سيطرتها على مختلف المؤسسات الرسمية وغير الرسمية الأمر الذي تسبب في انتشار الفساد والعنف المباشر والبنيوي, وجعل المواطن لايشعر بالأمن والأمان والاستقرار والسلام.

٢–وجود بيئة عمل سليمة:

لاتزال بيئة العمل في العراق تعاني الكثير من المشاكل بفعل التحديات السياسية والأمنية التي تسببت في عدم الاستقرار العام في البلاد،حيث تشير بيئة العمل السليمة إلى الشروط التي تمكن الشركات من تقديم أداء جيد والعمل بكفاءة. قوة الظروف الاقتصادية فضلًا عن المؤسسات الرسمية التي تدعم عمل القطاع الخاص تساهم في تحديد سلامة بيئة الأعمال. القدرة التنافسية للشركات وربط إنتاجيتها الاقتصادية بالبلدان الأكثر سلام مع وجود نظم تنظيمية تؤدي إلى عملية تجارية قوي لها دور حاسم في بناء السلام،تمثل بيئة عمل سليمة واحدة من الطرق الرئيسة التي يعتمدها افراد المجتمع بشكل روتيني لحل الصراعات بدون عنف. التحدي المتمثل في

توزيع الموارد في المجتمع وفعالية توزيع الموارد في الأسواق والأعمال التجارية المربحة لا يؤدي دورًا تلقائيًا حتى تنتج نتائج اجتماعية إيجابية أخرى. وهنالك عوامل أخرى تتفاعل مع الأسواق وتؤدي مجتمعة إلى دفع المجتمع نحو السلام أو الخروج منه، على سبيل المثال، يمكن للجميع الاستفادة من الأعمال التجارية السليمة و تتمتع المجموعات بالوصول الكافي إلى فرص العمل.حصول ذلك سوف يسهم في بناء السلام البنيوي ويحد من العنف واي تراجع في تحقيق التوزيع العادل للموارد يؤدي الى تفكك السلام وذهاب المجتمعات نحو العنف [٢٠].

٣-التوزيع العادل للموارد

يعد التوزيع العادل للموارد داخل البلد الواحد من المؤشرات المهمة على استقرار البلاد وسلميته، حيث يسهم التوزيع العادل في بناء السلام البنيوي داخل المجتمع،فكلما انخفضت نسبة التفاوت الاجتماعي الناتج عن التوزيع غير العادل للموارد في المجتمع كلما انخفضت نسبة الفقر في المجتمع، فالمجتمعات التي ترتفع فيها نسبة من هم تحدد خط الفقر هي مجتمعات لايمكن وصفها بالمستقرة حيث يكون استقرارها عرضة للتهديد،فالفقر داخل المجتمع مؤشر على وجود خلل في بنية الدولة وعلى وجود بنية مؤسساتية تمارس العنف البنيوي تجاه المجتمع [٢١].والعراق من البلدان التي تشهد زيادة في نسبة من هم تحت خط الفقر حتى وصلت إلى نسبة ٢٥% من تعدد السكان, لذلك لايمكن بناء سلام مستقر دون العمل على تخفيض تلك النسبة المرتفعة.

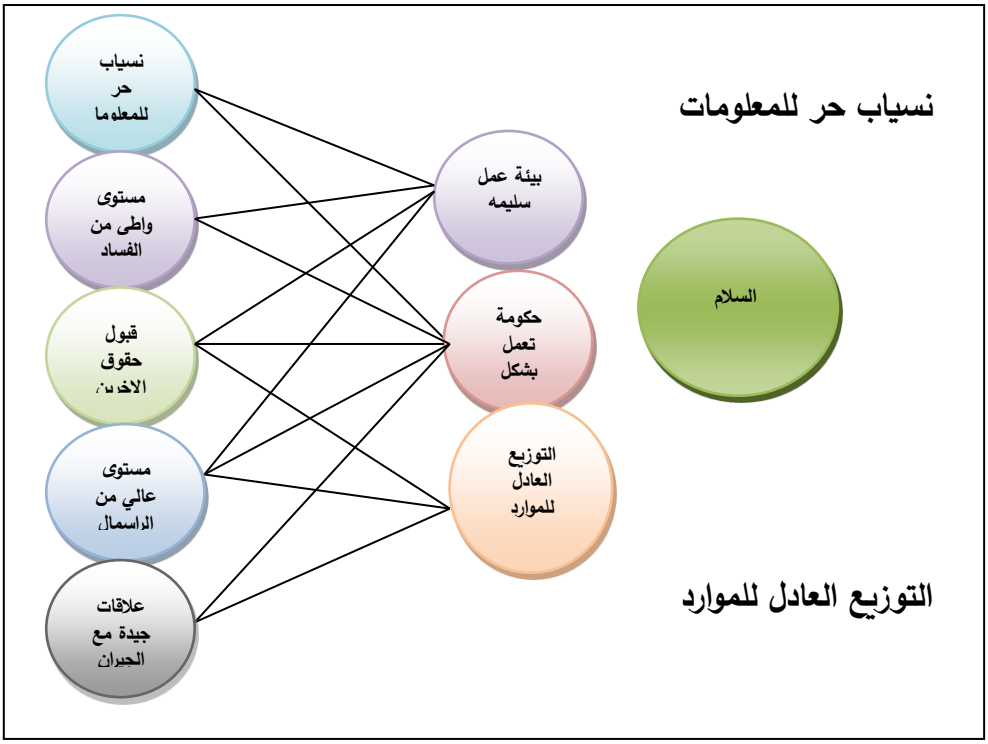

PILLARS OF PEACE, FINDING THE ATTITUDES, INSTITUTIONS, AND STRUCTURES MOST CLOSELY ASSOCIATED WITH PEACE The Institute for Economics and Peace, www.economicsandpeace.org,p7.

٤-القبول بحقوق الآخرين:

يهدف قبول بحقوق الآخرين إلى تحديد المواقف والمؤسسات والهياكل التي تسهل التسامح والاحترام بين مجموعات داخل المجتمع. حيث تتضمن قوانين البلد الرسمية الحقوق والحريات الأساسية والمعايير الاجتماعية والثقافية غير الرسمية التي تتعلق بسلوكيات المواطنين وتعزز التسامح بين مختلف المجموعات العرقية واللغوية والدينية والاقتصادية والاجتماعية داخل البلد. وبالمثل، المساواة بين الجنسين واحترام الحقوق وحرية التعبير عناصر مهمة للمجتمعات التي تدعم قبول حقوق الآخرين، فالمجتمعات التي تستطيع تأسيس بنية مؤسساتية غير تحيزية لصالح مجموعة عرقية أو مذهبية أو دينية وتحترم حقوق الجميع على أساس المواطنة هي مجتمعات أكثر استقرار وسلمية ([٢٢])، والوضع في العراق يحتاج الكثير لبناء ثقافة القبول بالاخر واحترام حقوق الإنسان، فعلى الرغم من المنجز الكبير الذي تم حقيقيه بعد العام ٢٠٠٣ المتعلق ببناء المنظومة الدستورية والقانونية والقضائية المسؤولة عن حماية حقوق الجميع بغض النظر عن أي انتماء، لايزال العراق يعاني الكثير من الممارسات القانونية وغير القانونية التي تتسبب في استمرار ممارسات العنف البنيوي فيه، لذلك لابد له من أجل بناء مجتمع مستقر يسوده السلام من تفكيك بنية العنف البنيوي والعمل على تأسيس سلام بنيوي يساهم في استدامة السلام في البلاد.

٥-علاقات جيدة مع الجيران:

تصف العلاقات الطيبة مع الجيران قدرة البلد ونزاهته باستخدام الدبلوماسية والتفاوض من أجل إدارة الخلافات قبل أن تصبح عنيفة. ويصف هذا المؤشر أيضًا قدرة البلد على إدارة علاقات إيجابية مع البلدان الأخرى،. فالبلدان التي لها علاقات خارجية إيجابية تكون أكثر سلمية و أكثر استقرارًا سياسيًا، ومن أجل أن تحقق الدولة ذلك لابد من انخفاض في مستويات الصراعات الداخلية, فكلما كانت الصراعات داخل الدولة منخفضة كلما أسهم ذلك في تعزيز علاقاتها الإيجابية والسلمية مع

الخارج[٢٣]،والعراق وبفعل التحديات الكبيرة الداخلية والخارجية التي تحيط به لايزال يحتاج إلى بذل الجهد الكبير من أجل تطوير علاقاته الخارجية مع محيطه الإقليمي والدولي والانتقال بها من علاقات يشوبها الشك وعدم الثقة إلى علاقات أكثر رصانة واستقرار تسهم في توفير الأسس المطلوبة لتقليل من العنف البنيوي والتأسيس لسلام بنيوي رصين.

٦–انسياب حر للمعلومات:

يكشف التدفق الحر للمعلومات إلى أي مدى يمكن للمواطنين سهولة الوصول وتبادل المعلومات و التحرر من القيود أو الرقابة. وتميل البلدان الديمقراطية إلى أن تكون لديها وسائط إعلام حرة ومستقلة تنشر المعلومات بطريقة تؤدي إلى مزيد من الانفتاح وتساعد الأفراد والمجتمع على العمل معًا. وينعكس ذلك في مدى إمكانية حصول المواطنين على المعلومات، وهذا يؤدي إلى اتخاذ قرارات أفضل واستجابات أكثر عقلانية في أوقات الأزمات[٢٤]، استطاع العراق بعد العام ٢٠٠٣ تحقيق تقدم نسبي في مجال حرية انسياب المعلومات, لكن لايزال يحتاج الكثير من أجل الوصول إلى المستوى الذي يؤهله أن يكون قريب من البلدان الديمقراطية المستقرة، حيث لايزال قانون جرائم المعلوماتية لم يتم تشريعه على الرغم من قراته القراءة الاولى في مجلس النواب،فهنالك عدم اتفاق وجدل واختلاف كبير حول دوره في ضمان حرية وانسياب المعلومات بالشكل الذي يضمن الوصول الحر وغير المقيد للمعلومات ويسهم في تقوية الأسس المطلوبة لبناء سلام بنيوي في البلاد.

٧–مستوى عال من رأس المال البشري:

يشير رأس المال البشري إلى "المخزون" من الإمكانيات البشرية ويمثل القيمة الاقتصادية للمجتمع الذي يأتي من زيادة التعليم والصحة و حالة الشباب.زيادة مستويات رأس المال البشري يمكن أن تساعد في تطوير قطاعات جديدة ومبتكرة.

والجدير بالذكر، هناك علاقة قوية بين الابتكار والسلام، مما يعكس على الأرجح قدرة المجتمع على هندسة حلول تكون قابلة للتكيف[٢٥].ولكن فشل الدولة في استغلال رأس مالها البشري وبالاخص من الشباب سوف يؤدي ذلك إلى تهديد استقرارها الداخلي وهذا ما يحدث في العراق، فعلى الرغم من وجد راس مال بشري كبير من الشباب ومن حملة الشهادات الأكاديمية, لكن لايزال غير مستثمر بالشكل الذي يسهم في بناء سلام بنيوي ويحد من الصراعات الداخلية في البلاد.

٨- مستوى منخفض من الفساد:

يؤشر انخفاض مستويات الفساد الدور الفاعل للمجتمع ومؤسسات وهياكل منع الفساد أو محاسبة الأفراد والمنظمات التي تتسبب بحدوثه. ترتبط مستويات الفساد بعلاقة مع مستويات السلام الاخرى،حيث يؤدي ارتفاع مستويات الفساد إلى إساءة استخدام الموارد وتوزيعها ما يخل بمبدأ المساواة ويقويض الثقة في المجتمع بأسره،وبالنتيجة يمكن أن يكون محفزًا للعنف الأكثر خطورة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تعزز مستويات الفساد المنخفضة الثقة في المؤسسات الحكومية. فإدارة الفساد واحدة من أهم عوامل بناء مجتمعات يسودها السلام وذلك لارتباط أركان السلام الإيجابي، [٢٦].ولكن من ينظر إلى مستويات الفساد في العراق سوف يجدها مرتفعة جدًا،حيث تحول الفساد الى دولة عميقة أسهمت في التأسيس لمختلف اشكال العنف البنيوي الذي اخذ يهدد السلام في البلاد و من اجل بناء سلام بنيوي يسهم في تحقيق الاستقرار والسلام لابد من العمل على التقليل من مستويات الفساد في البلاد.

الخاتمة:

إذا كان العنف بكل أشكاله يشكل تهديدًا للإنسان والمجتمع, فإن السلام هو الاخر بجميع أشكاله يمثل أداة من ادوات بناء الاستقرار واستدامته في المجتمع،وعند البحث عن السلام البنيوي في العراق نجد بأن البنية المؤسساتية في العراق لاتزال عاجزة على توفير مطالب الشعب حيث انخفاض كبير في مجمل الخدمات في مختلف الإقطاعات التعلمية والصحية والأمنية مع انتشار كبير للفساد ما يوفر بيئة لانتشار العنف في البلاد،لذلك لابد من التركيز على دراسة العنف والسلام في الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات للوقوف على أسباب العنف من جهة ودراسة أفضل اليات بناء السلام من جهة أخرى، والعنف البنيوي والذي يعد فعلًا خطير يحتاج إلى الدراسة والبحث في الجامعات العراقية إلى جانب السلام البنيوي الذي يعد من المواضيع المهمة للوقوف على أبرز اليات بنائه بالشكل الذي يمكن العراق من التأسيس لسلام يتصف بالاستدامة يساهم في تحقيق الاستقرار ويحول دون تجدد دوامة العنف المدمرة للحياة.

الهوامش

(*) جوهان غالتونج (١٩٣٠ Johan Galtung– حتى الآن)، وهوعالم نرويجي، ويعد أحد أبرز المؤسسين والمنظرين لعلم دراسات السلام والصراع في حقبة الستينيات من القرن العشرين حتى الآن، وهو أحد أركان المدرسة الأوروبية والمدرسة الاسكندنافية على وجه الخصوص في هذا الحقل العلمي. قدم غالتونج أطر نظرية لدراسات السلام والصراعات، واستطاع أن يقدم أنموذجاً Model على شكل مثلث الصراع (العنف والسلام) على اعتبار أن الصراع هو عملية ديناميكية تفاعلية تقوم على ثلاثة عناصر هي الاتجاهات attitudes والتناقضات البنيوية والأهداف وتناقضات السياق وتناقضات السلوك. والصراع يرتبط بتفاعل هذه المكونات الثلاث مع بعضها وكل منها يؤثر في الآخر، وساهم جوهان في تأسيس واحد من أقدم وأعرق المعاهد البحثية المتخصصة في مجـ ال دراسات الصراع والسلام في العالم، وهو معهد أبحاث السلام الدولي Research Institute (PRIO) International Peace في أوسلو، وهوأيضاً كان رئيس التحرير المؤسس (Founding Editor) للمجلة العلمية العالمية المعروفة والمستمرة حتى اليوم وهي مجلة أبحاث السلام Journal of Peace Research وكان ذلك عام ١٩٦٤. كما استمر دور غالتونج وإسهاماته في هذا الحقل العلمي في المراحل التالية لمرحلة التأسيس، خاصة مرحلة التطوير والنمووالتوسع:انظر: د. سامي إبراهيم الخزندار، "علم دراسات الصراع والسلام وفض النزاعات: النشأة والتطور"، المجلة الأردنية في القانون والعلوم السياسية، المجلد ٥، العدد ١،كانون الثاني ٢٠١٣م،ص٩٥-٩٦.

(1) Cristina Jayme Montiel, TOWARD A PSYCHOLOGY OF STRUCTURAL, peace, conflict and violence: peace psychology for the 21 century, 2001, p7.
(2) Temesgen Tilahun, Johan Galtung's Concept of Positive and Negative Peace in the Contemporary Ethiopia: an Appraisal, International Journal of Political Science and Developmen , 11 June 2015,p252.
(3) positive peace report2016, The Institute for Economics and Peace, Sydney, 2016, p9.
(4) Ibide, OP.CIT, p23.
(5) Cristina Jayme Montiel, TOWARD A PSYCHOLOGY OF STRUCTURAL PEACEBUILDING, Peace, Conflict and violencee: Peace Psychology for the 21st Century, Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice-Hall, 2007, pp7-8.

(6) Concept of Peace: Galtung's view and its implications, pp60-61. https://www.google.com/search?q=structural+violence+and+peace+pdf&client=aff-maxthon-
(7) Ibid, p62.
(8) Positive peace report2016,.
(9) Mathias Klitgard Sorensen, Foucault and Gaitung on structural violence, irenees.net.
(10) Cristina Jayme Montiel, Op,Cit,p8.
(11) pillars of peace, The Institute for Economics and Peace, U.S.A, p1.
(12) Michelle I. Gawerc, PEACE-BUILDING: THEORETICAL AND CONCRETE PERSPECTIVES, Peace History Society and Peace and Justice Studies Association, PEACE & CHANGE, Vol. 31, No. 4, October 2006 ,p439.

(١٣) وفقا لمؤشر السلام العالمي الذي يشمل ١٦٣ دولة للعام ٢٠٢٠ تحتل فرنسا المرتبة ٦٦ وتحتل بريطانيا المرتبة ٤٢: ٢٠٢٠:

Global Peace Index2020 Measuring Peace in a Complex World, Institute for Economics & Peace, Sydney,2020,P8 www.economicsandpeace.org.

(14) David Boersema, Positive Peace in the Middle East, Pacific University Common Knowledge, 2011, pp3-4.
(15) Cristina Jayme Montiel,Op.Cit,p8
(16) Hans J. Giessmann, Embedded Peace Infrastructures for Peace:Approaches and Lessons Learned, Altensteinstrasse 48a, 14195 Berlin, Germany, 2016,p3.
(17) Global Peace Index2020 Measuring Peace in a Complex World, Op.cit, p9.
(18) Pillars of peace, Op.Cit, pp1-2.
(19) Positive peace report2016, Op.cit, p56.
(20) Ibide, pp58-59.
(21) Ibide, p61.
(22) Ibide, pp63-64.
(23) Ibide,pp65-66.
(24) Ibide, p68.
(25) Ibid, pp70-71.
(26) Ibide, pp72-73.

Middle East Research Journal

Refereed Scientific Journal (Accredited) Monthly
Issued by Middle East Research Center

Forty-eighth year · Founded in 1974

Vol. 78 August 2022
Issn: 2536-9504
Online Issn :(2735-5233)